المركز الدولي
للحقوق والحريات

التحديث الحقوقي الشهري - شهر أيار

تاريخ التصدير: 5 حزيران 2026

أولاً: المقدمة:

يرصد هذا التقرير الشهري أبرز انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في سوريا، ويوثق الاعتداءات التي طالت المدنيين من قبل أطراف النزاع الرئيسية، بما يشمل الجهات الداخلية والخارجية ذات الصلة.

يهدف التقرير إلى تسليط الضوء على طبيعة الانتهاكات وتوزعها الجغرافي، وتحديد الجهات ذات المسؤولية القانونية عنها، إضافةً إلى تقديم توثيق حقوقي وتحليل أولي لأثر هذه الانتهاكات على المدنيين، وفق المعايير الدولية ذات الصلة.

يغطي هذا التقرير شهر كامل، يبدأ من 1 أيار 2026 إلى 31 أيار 2026.

كما يلتزم التقرير بما يلي:

يحتوي على بيانات مُرقّمة وتحليلات حقوقية أولية مبنية على المعايير الدولية.
جميع المعلومات الواردة تم توثيقها من مصادر ميدانية محايدة ومصادر علنية عند الحاجة، دون تأليف أو استنتاج يتجاوز الأدلة المتاحة.
تفاصيل الأحداث والمواد التوثيقية الكاملة متاحة عبر الموقع الرسمي لـ المركز الدولي للحقوق والحريات:

الإطار القانوني: تُظهر الوقائع المرصودة خلال هذا الشهر نمطاً تصاعدياً من الانتهاكات التي تمس "الحقوق غير القابلة للتصرف"، وعلى رأسها الحق في الحياة والحرية والأمان الشخصي المكفول بموجب المادة (6) و(9) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
مبدأ التمييز والضرورة: رُصدت خروقات جسيمة لمبادئ القانون الدولي الإنساني في مناطق التماس، حيث تعرضت الأعيان المدنية لهجمات لا تراعي "مبدأ التمييز" بين الأهداف العسكرية والمدنيين.
المساءلة ودولة القانون: سُجل خلل هيكلي في ضمانات المحاكمة العادلة، تمثل في حالات "القتل خارج نطاق القانون" و"الإخفاء القسري"، مما يضع الجهات المسيطرة أمام مسؤولياتها القانونية الدولية في منع الإفلات من العقاب.
خطاب الكراهية: شهد الشهر الماضي تزايداً مقلقاً في خطاب الكراهية والانتهاكات في الفضاء الرقمي.
انتهاكات السيادة: سجل التقرير سلسلة من الانتهاكات الاسرائيلية والتي تأخذ نمط الاستمرار وتعمل على خلق وقائع جديدة في المنطقة الجنوبية من سورية.

تنويه مهم يُمنع الاقتباس أو إعادة النشر الكلي أو الجزئي لمحتوى هذا التقرير دون الإشارة الصريحة والواضحة إلى المصدر الكامل.2

سجل المركز 274 حدثاً خلال شهر نيسان / أبريل 2026، مما يشير إلى وتيرة مكثفة ومستمرة من الأحداث التي تتضمن انتهاكات مختلفة ، حيث تقع أكثر من 8.8 أحداث بشكل يومي في المتوسط. يوضح الرسم البياني عدد الأحداث التي وقعت أسبوعياً خلال شهر أيار 2026 . يلاحظ أن الأسبوع الأول سجل أعلى عدد من الأحداث بـ 92 حدثاً علماً أنه يضم الأيام العشرة الأولى من الشهر ، يليه الأسبوع الثالث بـ 67 حدثاً، ثم الأسبوع الرابع ب 65 حدثاً. و أخيرا الأسبوع الثاني ب 50 حدثا.

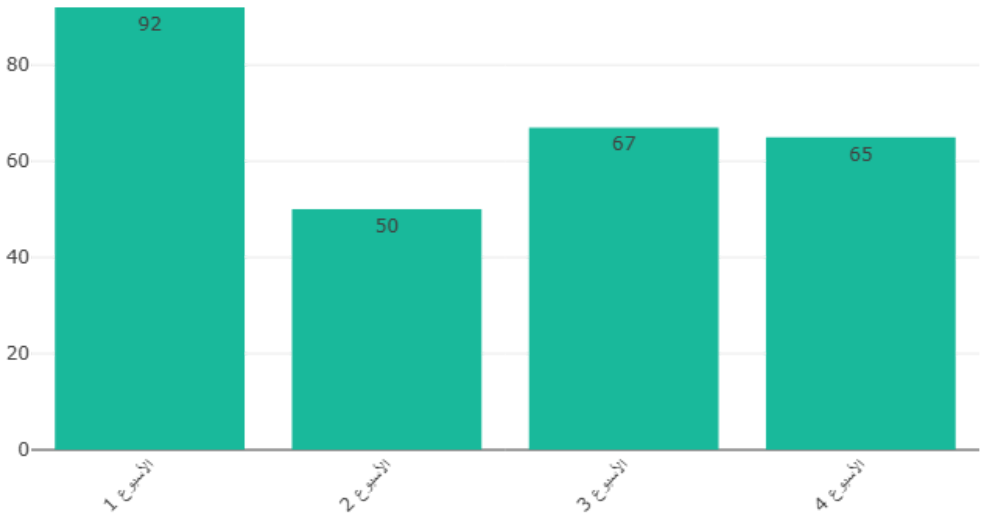

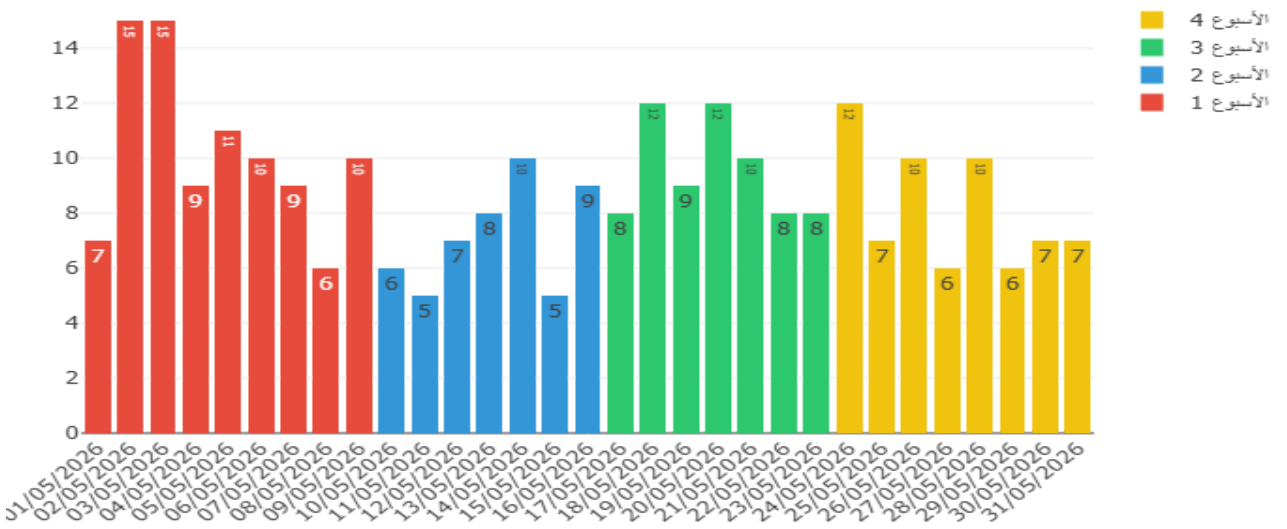

1- المؤشرات العامة:

المؤشر	العدد الكلي للشهر
حوادث الترويع والتهديد	119
الجرحى	94
القتلى	71
حوادث الاعتقال والإخفاء والخطف	47
حوادث الفوضى الأمنية والسلاح	30
حوادث انتهاك الحقوق الأساسية والاقتصادية	16
حوادث انتهاك السلامة الجسدية	15

حوادث قمع الحريات العامة	10
حوادث انتهاكات حقوق الطفل	6

2- الجهات المنفذة:

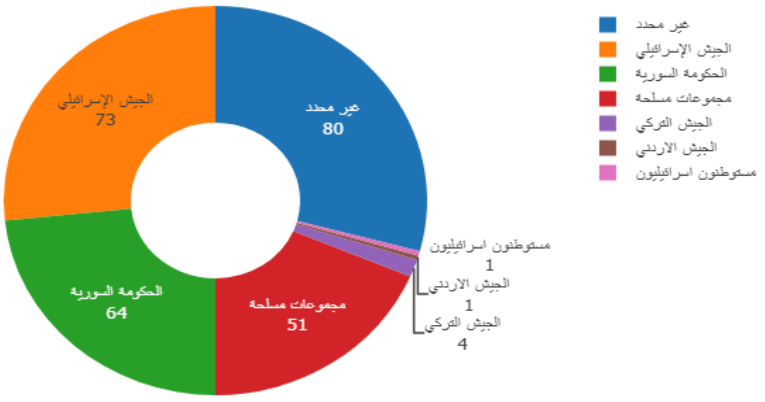

يوضح هذا المخطط التوزيع الإجمالي لـ**حوادث** الانتهاكات بحسب الجهة المنفذة. وتتصدر الجهات "غير المحددة" المشهد بـ 80 حادثة، تليها مباشرة **حوادث** "الجيش الإسرائيلي" بواقع 73 حادثة. وتأتي "الحكومة السورية" في المرتبة الثالثة بـ 64 حادثة، ثم "مجموعات مسلحة" بـ 51 حادثة. كما يوثق المخطط وقوع **حوادث** متفرقة بنسب أقل على يد "الجيش التركي" (4 حوادث)، و"الجيش الأردني" (حادثة واحدة)، و"مستوطنون إسرائيليون" (حادثة واحدة).

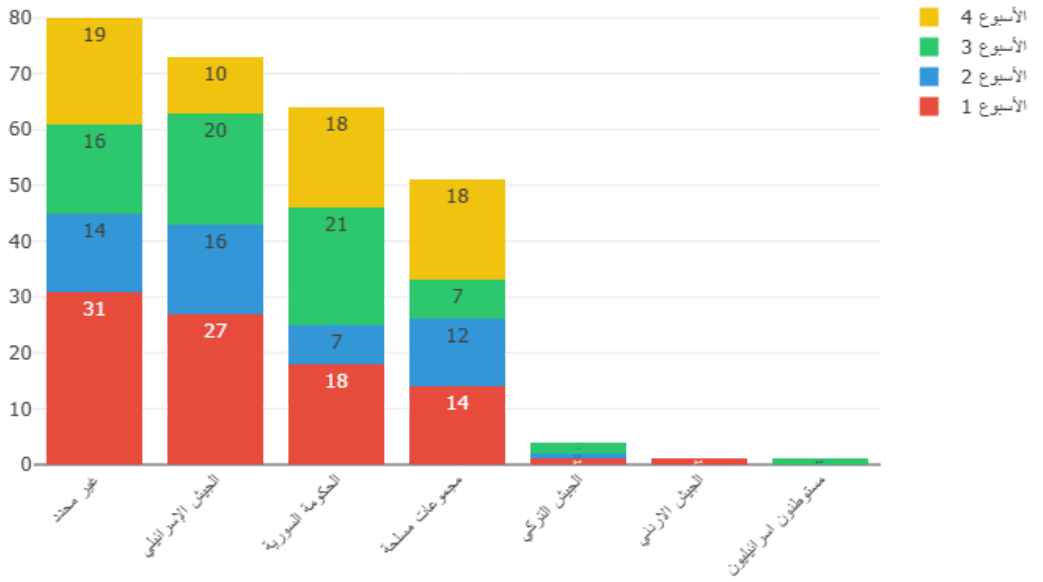

يقدم هذا المخطط تفصيلاً زمنياً (أسبوعياً) للـ**حوادث** المذكورة أعلاه. يُلاحظ أن **حوادث** الجهات "غير المحددة" بلغت ذروتها في الأسبوع الأول (31 حادثة)، وهو نفس الأسبوع الذي شهد أعلى معدل لـ**حوادث** "الجيش الإسرائيلي" (27 حادثة). في المقابل، توزعت **حوادث** "الحكومة السورية" ومجموعات مسلحة" بتذبذب على مدار الأسابيع الأربعة، حيث سجلت الحكومة أعلى أرقامها في الأسبوع الثالث (21 حادثة)، بينما حافظت المجموعات المسلحة على وتيرة متقاربة في الأسبوعين الأول (14 حادثة) والثاني (12 حادثة).

إن تعدد الجهات المنفذة للـ**حوادث** يعكس حالة الاستقطاب العالية والتعقيد الميداني. إن تصدر الجهات المجهولة والجيش الإسرائيلي لأعداد الـ**حوادث**، وتزامنها بشكل مكثف في الأسبوع الأول تحديداً، يشير إلى تقاطع الفوضى الأمنية الداخلية مع التصعيد الخارجي في فترات زمنية متزامنة. هذا التوزيع المستمر للـ**حوادث** على مدار الشهر يؤكد أن العنف أصبح أداة روتينية تستخدمها كافة الأطراف سواء لتصفية الحسابات أو لفرض السيطرة في ظل غياب تام لأي رادع قانوني و قصور مؤسسي في ضبط الأمن.

3- حسب المحافظات:

يظهر الرسم البياني المحافظات الأكثر عرضة للانتهاكات:

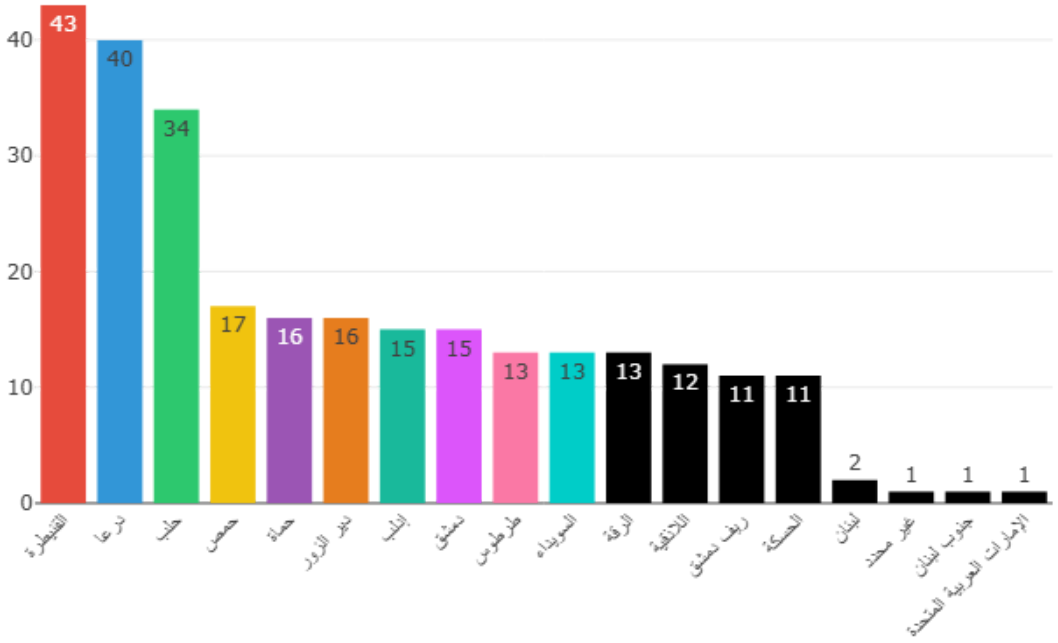

يُظهر هذا المخطط البياني التوزيع الجغرافي الشهري لإجمالي **حوادث** الانتهاكات في مختلف المحافظات والمناطق، بإجمالي بلغ 264 حادثة موثقة. وتتصدر محافظة القنيطرة الترتيب بتسجيلها أعلى عدد بواقع 43 حادثة، تليها مباشرة محافظة درعا بـ 40 حادثة، ثم حلب بـ 34 حادثة. وتتوزع باقي الـ**حوادث** بنسب متقاربة في محافظات الوسط والشرق والشمال، حيث سُجلت 17 حادثة في حمص، و16 في كل من حماة ودير الزور، و15 في إدلب ودمشق. كما استقرت الأرقام عند 13 حادثة في كل من طرطوس، السويداء، والرقة، وتراوحت بين 11 و12 حادثة في اللاذقية، ريف دمشق، والحسكة. ويُلاحظ أيضاً امتداد نطاق الرصد ليشمل **حوادث** خارج الحدود أو ذات امتداد إقليمي، مثل لبنان 3 احداث.إن بؤرة التوتر واللااستقرار تتركز بشكل حاد جداً في الجبهة الجنوبية (القنيطرة ودرعا) إضافة إلى الشمالية (حلب)، مما يعكس استمرار هذه المناطق كساحات نشطة تشهد حالة من الهشاشة الأمنية المرتفعة التي تفرز هذا العدد الكبير من الـ**حوادث**.

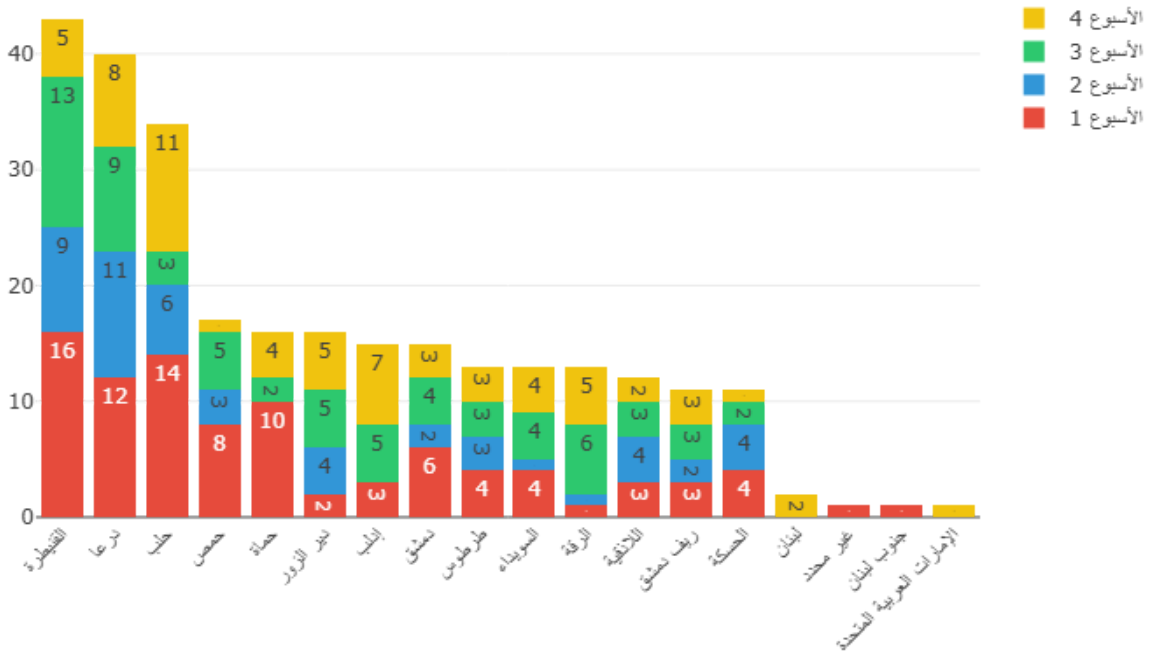

يُفصل هذا المخطط التوزيع الزمني والمكاني لـ**حوادث** الانتهاكات على مدار أربعة أسابيع متتالية في مختلف المحافظات. وتبرز محافظة القنيطرة كأكثر المناطق تسجيلاً لهذه الـ**حوادث**، مع ذروة واضحة في الأسبوع الأول (16 حادثة) والأسبوع الثالث (13 حادثة). وتأتي درعا في المرتبة الثانية بوتيرة مستمرة وشبه منتظمة تميل للانخفاض التدريجي المحدود (من 12 حادثة في الأسبوع الأول إلى 8 في الأسبوع الرابع). أما حلب، فشهدت تذبذباً حاداً، حيث تركزت الـ**حوادث** بكثافة في الأسبوعين الأول (14 حادثة) والرابع (11 حادثة)، مع انخفاض ملحوظ في الأسبوعين الثاني والثالث. وفي المقابل، تظهر محافظات مثل دير الزور، إدلب، طرطوس، وريف دمشق استقراراً متقارباً في وتيرة وقوع الـ**حوادث** أسبوعياً. كما يُظهر المخطط توثيقاً لـ**حوادث** متفرقة خارج الحدود (مثل لبنان والإمارات) توزعت بشكل رئيسي بين الأسبوعين الأول والرابع.

4 - حسب طبيعة الأحداث:

يقدم المخطط الدائري التوزيع الإجمالي لجميع هذه الـ**حوادث** في شهر أيار. وكما هو جلي، تستحوذ فئة "غياب دولة القانون" على الحصة الأكبر بإجمالي 141 حادثة، تشكل السمة الغالبة على المشهد بشكل عام. وتأتي **حوادث** "انتهاكات السيادة" في المرتبة الثانية بواقع 79 حادثة، تليها **حوادث** "انتهاكات حقوق الإنسان" بـ 47 حادثة. وتبقى الفئات الأخرى، مثل الـ**حوادث** المرتبطة بالتجاوزات الرقمية، وخطاب الكراهية، والنزاعات المحلية المسلحة، في الهوامش الدنيا للإحصائية بأرقام ضئيلة جداً تتراوح بين حادثة واحدة وثلاث حوادث كحد أقصى.

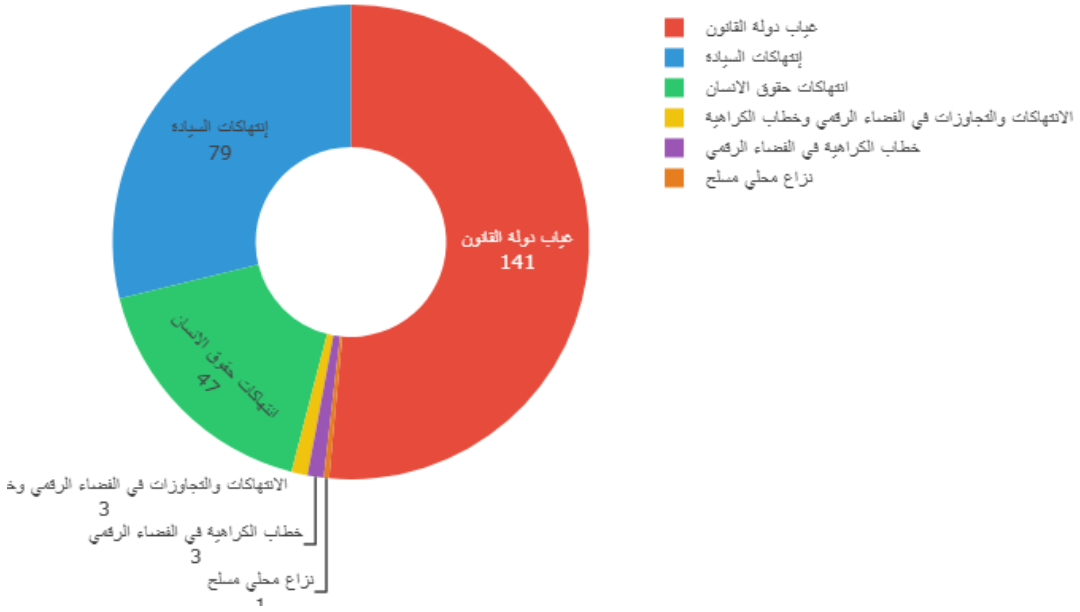

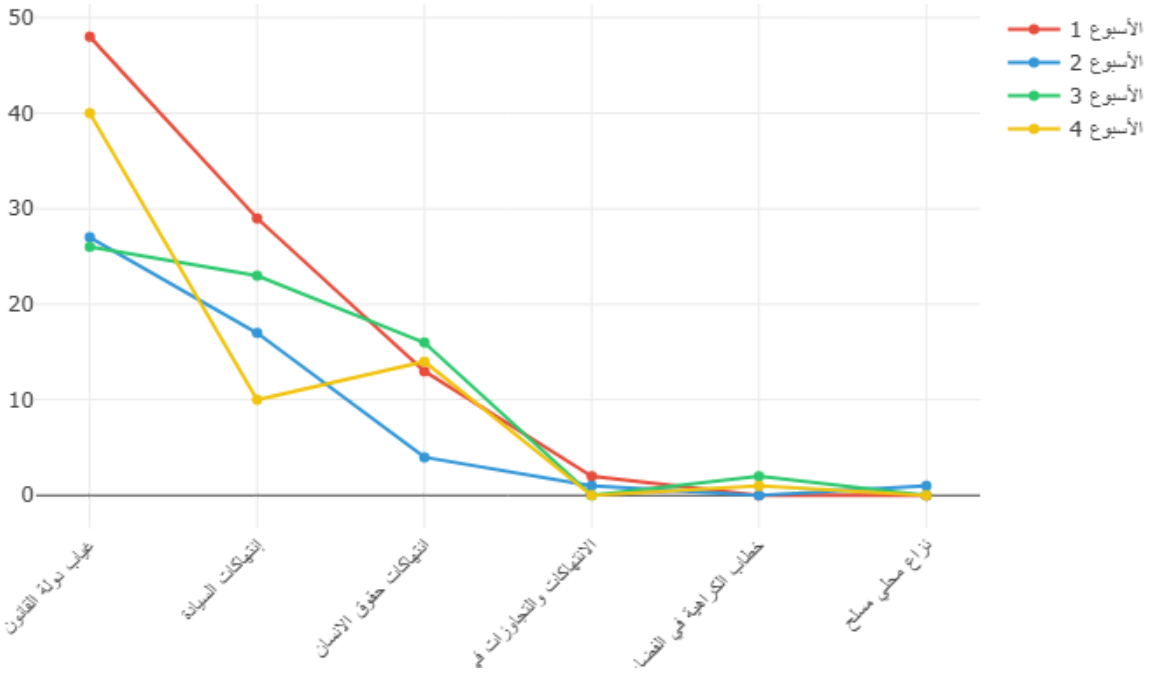

يستعرض هذا المخطط الخطي المسار الزمني الأسبوعي لـ**حوادث** الانتهاكات حسب تصنيفاتها على مدار أربعة أسابيع متتالية. يُظهر الرسم بوضوح أن **حوادث** فئة "غياب دولة القانون" سجلت التذبذب الأعلى والأكثر حدة؛ حيث بدأت بذروة ملحوظة في الأسبوع الأول (حوالي 48 حادثة)، ثم انخفضت واستقرت نسبياً في الأسبوعين الثاني والثالث، لتعود للارتفاع مجدداً وبقوة في الأسبوع الرابع (40

حادثة). من جهة أخرى، اتخذت **حوادث** "انتهاكات السيادة" مساراً يميل إلى الانخفاض التدريجي من الأسبوع الأول لتصل إلى أدنى مستوياتها في الأسبوع الرابع (10 حوادث). أما **حوادث** "انتهاكات حقوق الإنسان"، فقد سجلت انخفاضاً حاداً في الأسبوع الثاني (4 حوادث) قبل أن تعاود الارتفاع لتستقر عند مستويات متقاربة في الأسبوعين الثالث والرابع (بين 14 و16 حادثة).

تكشف الرؤية التحليلية عن ديناميكية تفاعلية وخطيرة على الأرض. إن التذبذب المرتفع لـ**حوادث** "غياب دولة القانون"، وتحديداً عودتها للارتفاع في الأسبوع الرابع، يؤكد أن الفراغ الأمني والمؤسساتي يمثل بيئة خصبة ومستدامة لإنتاج الانتهاكات، وليس مجرد حالة عابرة. وفي الوقت الذي يُلاحظ فيه انحسار تدريجي لـ**حوادث** "انتهاكات السيادة" منقبل الجيش الإسرائيلي مع نهاية الشهر، نجد أن هذا التراجع لم يؤدِ إلى استقرار ميداني؛ بل تزامن مع استمرار وتصاعد في الفوضى الداخلية و**حوادث** حقوق الإنسان. هذا يعني أن المشهد الداخلي يعاني من هشاشة ذاتية تجعله قادراً على إعادة إنتاج مسببات العنف بشكل دوري، حيث تتغذى دورة الـ**حوادث** على استمرار مناخ الإفلات من العقاب أكثر من ارتكازها على التصعيد الخارجي المباشر.

الخلاصة الختامية

تكشف القراءة الشاملة لمسار **حوادث** الانتهاكات على مدار شهر كامل، أن المشهد الميداني يعاني من حالة استدامة للفوضى والعنف الممنهج. لا تُعد هذه الـ**حوادث** مجرد خروقات عابرة، بل هي نتاج هيكلي ونتيجة حتمية لانهيار منظومة "دولة القانون"، وهي الفئة التي تصدرت المشهد الإحصائي بـ 141 حادثة.جغرافياً، تتركز بؤر التوتر بشكل حاد في الجبهتين الجنوبية (القنيطرة ودرعا) بسبب الخروقات المستمرة من الجيش الإسرائيلي للسيادة السورية و مما يجعلها الساحات الأكثر استنزافاً.

على مستوى الفاعلين، يثبت التوزيع تصدّر الجهات "غير المحددة" (80 حادثة) بالتوازي مع تدخلات عسكرية لـ "الجيش الإسرائيلي" (73 حادثة)، وانخراط مباشر ومستمر من "الحكومة السورية" (64 حادثة) و"المجموعات المسلحة" (51 حادثة). يعكس هذا التشتت تفتتاً حاداً في المسؤوليات وتداخلاً خطيراً بين الفوضى الأمنية الداخلية (متمثلة في الجهات المجهولة والميليشيات) والتدخلات الخارجية المباشرة (انتهاكات السيادة). كما أن التذبذب الأسبوعي يثبت أن هذه الـ**حوادث** تُوظف كأدوات ضغط من قبل كافة الأطراف في بيئة يسودها الإفلات التام من العقاب.

التوصيات المقترحة:

1. تطوير أنظمة أرشفة ذكية ومترابطة: بناء قواعد بيانات محلية آمنة لربط هذه الـحوادث المتفرقة ببعضها. هذا الترابط الرقمي ضروري لكشف الأنماط المنهجية التي يفرزها "غياب دولة القانون" وتحديد هويات مرتكبي هذه الـحوادث بمرور الوقت.

2. توجيه جهود الرصد جغرافياً: نظراً للتركز العالي للحوادث في الممر الجنوبي (القنيطرة ودرعا)، يجب تكثيف موارد المراقبة هناك. يُنصح بدعم الفرق الميدانية لضمان التحقق من الحوادث ومقاطعتها مع المصادر المفتوحة والبيانات الرقمية لحظياً.
3. إعادة توجيه مسارات المناصرة الدولية: تشير مسارات الحوادث إلى تراجع النزاع التقليدي لصالح الانهيار المؤسسي. لذا، يجب أن تركز رسائل المناصرة على إيجاد آليات تعالج "غياب دولة القانون" وتطالب بمساءلة صريحة حول حوادث "انتهاك السيادة" المتكررة، لا سيما من قبل الجيش الإسرائيلي.
4. مواجهة مخاطر مخلفات الحرب: مع تصاعد الحوادث الناتجة عن مخلفات الحرب، بات من الملح توجيه مشاريع التطهير وبرامج التوعية نحو القنيطرة ودرعا، مع التركيز بشكل خاص على وقاية الأطفال من هذه الحوادث المميتة.
5. تأمين حماية الأقليات: استجابةً للحوادث التي استهدفت الأقليات، يجب فتح قنوات تواصل آمنة لتوثيق أي حوادث تمس الممتلكات أو حرية المعتقد، لحماية النسيج المجتمعي من التآكل.
6. الحد من حوادث التدخل الخارجي: تفعيل الأدوات الدبلوماسية للضغط نحو إيقاف حوادث الاعتداءات الخارجية، لمنع فرض وقائع أمنية جديدة تزيد من تعقيد الأزمة في الجنوب.
7. تفعيل آليات الولاية القضائية العالمية: أمام العجز القضائي المحلي وتفشي حوادث غياب القانون، يجب إعداد ملفات قانونية رصينة للحوادث التي لا تسقط بالتقادم (كالقتل خارج نطاق القانون والإخفاء القسري) لطرحها أمام المحاكم الدولية.
8. تحليل الخطاب وبناء المؤشرات التنبؤية: رصد التجاوزات الرقمية وخطاب الكراهية عبر الإنترنت الذي يسبق أو يرافق وقوع هذه الحوادث الميدانية، وذلك لاستخدامها كمؤشرات إنذار مبكر تتنبأ بوقوع حوادث عنف وشيكة وتحديد المحرضين عليها.
9. بناء سرديات مهيكلة لحوادث الترويع: توثيق حوادث الترويع والفوضى الأمنية (كانفلات السلاح) ضمن سياقاتها الزمنية لتوضيح كيف تُستخدم هذه الحوادث كأداة هندسة ديموغرافية وتهجير صامت للمدنيين، بدلاً من التعامل معها كأرقام مجردة.
10. **حماية الأمن الغذائي والمحاصيل:** توجيه نداءات عاجلة للمنظمات الدولية للتدخل ودعم المزارعين، حيث تهدد هذه الفيضانات المواسم الاستراتيجية في المنطقة، مما قد يسرع من وتيرة الانهيار الاقتصادي المحلي.
11. **الاحتواء الطبي الاستباقي:** التحذير الاستراتيجي من تفشي الأوبئة والأمراض المنقولة بالمياه (كالكوليرا) نتيجة تداخل مياه الفيضانات مع شبكات الصرف الصحي المدمرة، والمطالبة بتسيير قوافل طبية عاجلة لتأمين مياه الشرب النظيفة.